أخرى. استطاعت بريطانيا اخراج شرق الاردن من نطاق المشروع الصهيوني، والاحتفاظ بنفوذها فيه لفترة طويلة بعد الحرب، وبصداقتها معه حتى الوقت الراهن. واذا صحّت بقية الاحتمالات، تكون بريطانيا قد نجحت، أيضاً، في جعل شرق الاردن المكان الذي استوعب معظم اللاجئين الفلسطينين، بعد ان ضمّ الملك عبدالله فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) اليه في العام ١٩٥٠.

ولم ينجح الصهيونيون في تحقيق «اسرائيل الكبرى» على ضفتي النهر. وبذلك انتصر خيار أصحاب « البرنامج المرحلي»، اذا جازت التسمية، وهم «الوايزمانيون» بصفة خاصة. واذا كان الملك رأى انه استطاع انقاذ قسم من فلسطين واخراج الاردن من المشروع الصهيوني، وعزا ذلك لجهوده وحنكته[٤٤]، فان هنالك من يرى ان بريطانيا هي التي تمسّكت باخراج شرق الاردن من المشروع الصهيوني، حرصاً منها على تحقيق مصالحها الخاصة تماماً، والتي ذكر أهمها في موضع سابق[٤٥].

ويبدو ان الاتصالات الصهيونية ـ الاسرائيلية مع الحكم الاردني قد استمرت في أثناء حرب العام ١٩٤٨، وبعدها بقليل، بقصد تحويل «الهدنة» فيما بينهما الى صلح دائم، وكسر جدار الرفض العربي من خلال ذلك. ولكن اغتيال الملك، في تموز (يوليو) ١٩٥٠، وضع حداً لتلك الاتصالات الى حين[٤٦].

رابعاً: اسرائيل و«الخيار الاردني» في العام ١٩٤٨

منذ قيام اسرائيل العام ١٩٤٨، وضمّ فلسطين الوسطى الى شرق الاردن العام ١٩٥٠، جرت وقائع كثيرة على صعيد قضية فلسطين. وتأكد، بمرور الوقت، ان الشعب الفلسطيني كان الخاسر الاكبر، وربما الاوحد، بعدما فقد الجانب الاكبر من وطنه، وكاد ان يفقد هويته السياسية وشخصيته. وعندما أعلنت اسرائيل، منذ العام ١٩٦٣، عن مباشرتها بتحويل مياه نهر الاردن، فانها كانت تعلن، وبشكل غير مباشر، عن عدم تجاهلها لخياراتها التاريخية تجاه شرق النهر، على الاقل في بعدها الاقتصادي. وكان اسكان النقب، وتوسيع القدرة الاستيعابية الاسكانية للكيان الصهيوني عموماً، من أهم العوامل الداعية الى مشروع تحويل مياه الاردن. وذلك التوجه يعيد الى الذهن كيف ان محاولات الصهيونية للتوسع في شرق الاردن، منذ مطلع القرن، لم تكن منزّهة عن المطامع الاقتصادية، وبخاصة المائية منها. وليس خافياً ان التوجه العربي المضاد لاستغلال مياه النهر، بعد عقد قمة الاسكندرية، في آذار (مارس) ١٩٦٤، كان أحد الاسباب المعجلة بالعدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧، بغرض احتلال منطقة المشروع العربي، وهو ما نجحت اسرائيل في تحقيقه الى حد بالغ[٤٧].

وبوقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، بدأت مرحلة أخرى جديدة من الحديث المكثف حول «الخيار الاردني»، وذلك من قبل اطراف مختلفة، وبمنطلقات ومعان متباينة أيضاً. ولعل الجانب الاكبر من هذا الحديث صدر عن اسرائيل. فبعد حرب حزيران (يونيو) تجددت اللقاءات الاردنية ـ الاسرائيلية في نطاق محاولات اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع المحيط العربي. ولكن تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في اطار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أدخل عنصراً مؤثراً في مسار تلك المحاولات. وفي هذا، رأى البعض أن ثمة مصالح مشتركة اسرائيلية ـ اردنية، في ما يتعلق بعدائهما المشترك للوطنية الفلسطينية المتنامية، وهو ما قاد ـ بين عوامل أخرى، منها صداقتهما المشتركة مع الولايات المتحدة الاميركية والغرب ـ الى نشأة حسن جوار قائم على الامر الواقع فيما بينهما، منذ العام ١٩٦٧[٤٨]. كما ان الجانبين أظهرا اهتماماً باستمرار سياسة الجسور المفتوحة بين ضفّتي النهر. وثمة احاديث عن علاقات وحوارات ثنائية، هدفها التعاون في مجالات الزراعة والتعدين والمياه والطاقة الهيدروكهربائية[٤٩]. وعلى أي حال، فان افتراض وجود نوع